ناقشت التعديلات المقدمة على «التراخيص التجارية»

«المالية البرلمانية» اتفقت مع الحكومة على رفع العقوبات المشددة على المخالفات الصغيرة

■ الزلزلة: وضع العقوبات الكبيرة على جرائم اللحوم الفاسدة واستخدام الترخيص بما يضر البلد

■ القانون سينقل الكويت إلى مرحلة جديدة إذ تستخرج الرخص ويزاول النشاط في يوم واحد

جانب من اجتماع اللجنة المالية (تصوير: صالح محمد)

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية في اجتماعها أمس التعديلات التي قدمت من قبل أعضاء المجلس ومن الحكومة على مشروع قانون التراخيص التجارية.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور يوسف الزلزلة في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان مجموعة من التعديلات «كانت تخص العقوبات التي وضعت على كثير من الاشخاص الذين يرتكبون مخالفات بسيطة لكن عقوباتهم كبيرة جدا»، مضيفا ان اللجنة «اتفقت مع الحكومة على رفع هذه العقوبات».

وأوضح النائب الزلزلة في السياق ذاته أن اللجنة «اتفقت مع الحكومة على وضع هذه العقوبات على الجرائم الصارمة في قانون التراخيص التجارية ومنها جرائم اللحوم الفاسدة واستخدام الترخيص بما يضر البلد ومصلحته العامة».

وذكر ان القانون سينقل الكويت الى مرحلة جديدة في قضية التراخيص التجارية «ففي السابق كان الترخيص التجاري يحتاج فترة تستغرق من ستة أشهر الى سنة للشخص حتى يحصل عليه».

وبين ان المشروع الحالي يمكن الشخص من استخراج الرخصة في اليوم نفسه وتسمى «الرخصة المؤقتة» وله الحق الكامل في أن يمارس ما يجب أن يمارسه في اليوم نفسه الذي يحصل عليها فيه، مشيرا الى أن هذا المشروع سيشجع الشباب على أن تكون لهم مواقع وانتاجية في القطاع الخاص.

الراشد استقبل نقيب الصحافيين اللبنانيين

الراشد مستقبلا بعلبكي وحرمه والخوري

استقبل رئيس مجلس الامة علي الراشد في مكتبه أمس، نقيب الصحافيين اللبنانيين محمد بعلبكي وحرمه سحر بعلبكي ومستشار نقابة الصحافة اللبنانية ابراهيم الخوري.

التشريعية وافقت على تعديل قانون ديوان المحاسبة

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها على الاقتراح بالقانون الخاص بتعديل بعض مواد قانون ديوان المحاسبة.

قال مقرر اللجنة النائب يعقوب الصانع في تصريح صحافي ان الاقتراح بقانون بشان ديوان المحاسبة سيسمح بإحالة كل المتجاوزين أو كل من يرى أن هناك شبهة جزائية الى الجهة المعنية وهي النيابة العامة اضافة الى نشر كل تقارير ديوان المحاسبة في جريدة الكويت اليوم الرسمية حتى تكون هذه التقارير مفتوحة للجميع عدا التقارير السرية.

وأضاف ان اللجنة قررت في هذا الشان ان تعطي موظف ديوان المحاسبة صفة الضبطية القضائية حيث جاز لمراقب ديوان المحاسبة ان يتحفظ على كل الاوراق او الدفاتر حتى تكون بعهدة الديوان ولا تتعرض للتلاعب.

وبين ان الاقتراح بقانون بشان الديوان اعطى الحق للديوان، ان وجد ان هناك مبالغ لم تحصل وجهة الادارة تقاعست عن رفع الدعاوى لتحيل المال العام جاز للديوان لرفع الدعاوى المدنية.

وقال الصانع ان اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون بشان انشاء مجلس للتعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي واحالته الى اللجنة المختصة اضافة الى المحافظة على قانون تعيين ذوي الاحتياجات الخاصة في الجمعيات التعاونية وحق الابتعاث للخارج واحالته الى اللجنة المختصة.

وهل الالتزام بقانون بشان تنظيم الاحزاب اوضح أنه سيتم استدعاء النقابات والاتحادات لمناقشتهم بهذا الشان.

واشار الصانع الى ان رئيس مجلس الامة علي الراشد ابلغه بالموافقة على عقد مؤتمر التشريعات التكنولوجية خلال يومي 9-10 يونيو المقبل، منوها لأهمية مثل هذا المؤتمر الاول من نوعه.

المجتمعون اتفقوا على عقد اجتماعات عدة لمناقشة هذا القانون بحضور وزير الدفاع

«الداخلية والدفاع» البرلمانية ناقشت «التجنيد الإلزامي»

■ التميمي: اللجنة طلبت التريث في مناقشة القانون بغية التوصل إلى قانون يعالج مثالب السابق

■ وزير الدفاع: عرضوا تصورهم حول تعديل القانون الجديد المحال إلى المجلس منذ 2009

اجتماع لجنة الداخلية والدفاع أمس

ناقشت لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية في اجتماعها أمس مشروع قانون بشأن التجنيد الالزامي وذلك بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد الخالد.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان وزير الدفاع «طلب من اللجنة الاستعجال في مناقشة مشروع القانون الخاص بالتجنيد الالزامي» مضيفا ان اللجنة «طلبت التريث في مناقشة القانون بغية التوصل الى قانون يعالج مثالب القانون السابق الذي أوقف العمل به منذ العام 2001».

وذكر النائب التميمي ان وزير الدفاع والوفد المرافق له «عرضوا على اللجنة تصورهم حول تعديل القانون الجديد المحال الى المجلس منذ العام 2009» مبينا انه تم الاتفاق على عقد اجتماعات عدة لمناقشة هذا القانون والتعديلات المقدمة عليه.

عسكر يطالب بمنع زيادة الأقساط المستحقة شهرياً على المستفيد بالرعاية السكنية على 100 دينار

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 29 مكرر للقانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، تمنع زيادة مجموع الأقساط المستحقة شهريا على المستفيد بالرعاية السكنية على مئة دينار أيا كان سبب الاستحقاق، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 29 مكرر للقانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم 30لسنة 1965 بإنشاء بنك التسليف والادخار والقوانين المعدلة له.

وعلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

«مادة أولى» تضاف مادة جديدة برقم 29 مكررا للقانون رقم 47لسنة 1993 المشار إليه نصها الآتي: «وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع الأقساط المستحقة شهريا على المستفيد بالرعاية السكنية وفقا لأحكام المواد25،28،29على مئة دينار وذلك أيا كان سبب الاستحقاق».

«مادة ثانية» يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

«مادة ثالثة» على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون.

وأرفق النائب مع اقتراحه مذكرة ايضاحية جاء فيها ما يلي:

تعاني الأسر الكويتية من غلاء المعيشة وارتفاع أسعار السلع الأساسية مع محدودية الدخل الشهري، مما يزيد من الأعباء المادية الملقاة على كاهل عائل كل أسرة.

ويعد أبناء الدخل المحدود هم أكثر الفئات تضرراً من غلاء المعيشة مما يحتم على الدولة وفقا للدستور الوقوف إلى جانبهم والتخفيف من معاناتهم ومساعدتهم على مواجهة أعباء المعيشة المتزايدة كل يوم من خلال تيسير عملية سداد الأقساط الإسكانية المستحقة على المواطنين والمساواة بينهم في قيمة تلك الأقساط بما يراعي مستوى أصحاب الدخل المنخفض.

ورغم أن الدستور نص على المساواة والعدل بين المواطنين إلا أن هناك تفرقة غير عادلة بين المواطنين وأصحاب البيوت الحكومية وهم من أصحاب الدخل المحدود وبين المواطنين الحاصلين على قرض وقسيمة حيث ثبت أن أصحاب الدخل المحدود الذين حصلوا على بيت حكومي يدفعون قسطا شهريا 60 دينارا وإذا أرادوا الحصول على قرض ترميم لبناء دور ثان فإن الدولة تفرض عليهم قسطا آخر بقيمة 10 في المئة من الراتب وهو ما يعني ان المواطن محدود الدخل الذي راتبه 1800 دينار وحصل على بيت حكومي وقرض ترميم يدفع أقساط شهرية بقيمة 240 دينارا بينما المواطن الآخر الذي حصل على قسيمة وقرض إسكاني يدفع قسط شهري للإثنين لا يزيد عن 100 دينار.

ورغم أن مئات الآلاف من المواطنين لجأوا إلى البيت الحكومي لأن دخلهم بسيط وقسطه بسيط وهو 60 دينارا إلا أنه مع مرور السنين فإن أولادهم كبروا واضطروا إلى طلب قرض ترميم لبناء دور ثان إلا أنهم وجدوا أن القانون يلزمهم بدفع قسط جديد بقيمة 10 في المئة من الراتب بالإضافة إلى قسط البيت وهو 60 دينارا وهو ما زاد من معاناتهم.

عبدالله يسأل وزير التجارة عن آلية تخصيص توزيع القسائم الصناعية

تقدم النائب د. خليل عبدالله بحزمة أسئلة لوزير التجارة والصناعة حول الهيئة العامة للصناعة يتضمن الاستفسار عن اعضاء مجلس الإدارة ومعايير تخصيص القسائم الصناعية.

واستفسر عبدالله عن أسماء أعضاء لجنة تخصيص وتوزيع القسائم وآلية التوزيع المتبعة، وفيما يلي الأسئلة الموجه من النائب :

1- أرجو تزويدي بأسماء أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة والجهة التي يمثلونها.

وتزويدي بأسماء الأعضاء بمجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة ممن لديهم ترخيص صناعي أو لديه شركة لديها ترخيص صناعي أو قسيمة صناعية؟

2- ما هي الشروط والمعايير التي وضعتها مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة لتوزيع أو تخصيص قسائم صناعية؟

وهل كل منطقة صناعية لديها شروط ومعايير مختلفة عن الأخرى، وأسباب وضع هذه الشروط؟

3- أرجو تزويدي بأسماء أعضاء لجنة تخصيص وتوزيع القسائم في الهيئة العامة للصناعة والمسمى الوظيفي لكل عضو؟

4- أرجو تزويدي بنسخة عن محاضر اجتماعات لجنة التخصيص وتوزيع القسائم في الهيئة العامة للصناعة من شهر أكتوبر حتى تاريخ هذا السؤال؟

5- هل تم توزيع أو الموافقة على تخصيص قسائم صناعية جديدة من شهر أكتوبر حتى تاريخ هذا السؤال؟

وما هي تلك الشركات أو المؤسسات التي حصلت على موافقة التخصيص ومساحة القسيمة لكل شركة ونوع النشاط وتاريخ الموافقة المبدئية للمشروع من قبل الهيئة؟

6- أرجو تزويدي بأسماء المصانع التي حصلت على موافقة بالتوسعة لمصانعها في الشعيبة الغربية ومساحة التوسعة وأسباب التوسعة، وهل تلك المصانع جميعها فاعلة وقائمة؟ مع بيان تاريخ تقديم طلب التوسعة؟

7- أرجو تزويدي بالموافقات البيئية على تخصيص كل شركة في الشعيبة الغربية للأشهر الستة الماضية؟ وبيان مدى التلوث البيئي المصاحب لتلك المصانع على المناطق السكنية المحيطة بالشعيبة الغربية؟

8- ما هي القطع التي في منطقة الشعيبة الغربية التي لا تحتوي على بنية تحتية وخدماتية مثل الكهرباء والماء ومجاري صحية وخطوط هواتف وطرق؟

9- هل سوف يتم توزيع قسائم صناعية بالشدادية من دون عمل البنية التحتية والخدماتية للمنطقة؟ وما الأسباب التي تدعو الهيئة لتوزيع وتخصيص قسائم صناعية في منطقة الشعيبة الغربية بالقطع التي لا تحتوي على بنية تحتية وخدماتية كما هو مقرر لمنطقة الشداديه؟

10- أرجو تزويدي بموافقة وزارة الكهرباء والماء والأشغال والمواصلات لتزويد المصانع الجديدة التي سوف يتم تخصيصها في الشعيبة الغربية بالكهرباء والماء والطرق والهاتف ومجاري الصرف الصحي؟

11- هل تم توزيع قسائم صناعية في منطقة الشعيبة الغربية لشركات لاستخدامها لمواقف للشاحنات ؟ أرجو تزويدي بأسماء تلك الشركات التي تم الموافقة على طلبها والمساحة المقررة وصورة عقد الإيجار وأسماء الشركات التي تم رفض طلبها مع ذكر الأسباب؟

12- أرجو تزويدي بأسماء أعضاء لجنة التخصيص الذين وقعوا على محضر قرار الموافقة على تخصيص قسائم صناعية لشركات لاستخدامها كمواقف للشاحنات مع نسخة من تلك المحاضر؟

13- أرجو تزويدي بأسماء أعضاء لجنة المخالفات في الهيئة العامة للصناعة؟ مع بيان المسمى الوظيفي؟

14- أرجو تزويدي بكشف بالإنذارات والمخالفات مع التاريخ للمصانع في منطقة الشعيبة الغربية وأمغرة خلال الأشهر الستة الماضية ؟ وما هي الإجراءات التي قامت بها الهيئة بعد تلك المخالفات؟

15- أرجو تزويدي بأسماء الشركات التي تستولي على قسائم صناعية في منطقة الشعيبة من دون ترخيص صناعي؟

16- هل تعفي وزارة التجارة الموظفين الذين أمضو 25 سنة خدمة من البصمة ؟ وهل هذا القرار ساري على موظفين الهيئة العامة للصناعة ؟وما هي الأسباب لاستثناء فقط موظفي التجارة من البصمة؟

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

الشليمي: طلبنا مناقشة «بوشهر» في جلسة الثلاثاء

أعلن النائب خالد الشليمي تقديمه وعدد من النواب طلب تخصيص جزء من جلسة الثلاثاء لمناقشة مخاطر المفاعل النووي الايراني في بوشهر، وما يترتب عليه من كوارث تضر بالبيئة.

وقال الشليمي في تصريح للصحافيين «إن إيران اكثر الدول عرضة للزلازل، ومفاعل بوشهر غير مطابق للامن والسلامة، ناهيك عن ان المفاعل يطل على الخليج العربي، والخليج مغلق ومن النادر ان تدخل فيه التيارات».

وذكر الشليمي أن «الهيئة العامة للبيئة حذرت من مفاعل بوشهر وتأثيره على البيئة في الخليج خصوصا ان المسافة بين الكويت وبوشهر 200 كيلومتر، والمفاعل يضخ كميات مياه ضخمة للتبريد».

واستغرب الشليمي: «الصمت الحكومي إزاء ما يحدث في بوشهر، وأن الكارثة اذا حلت ماذا هم فاعلون»، متسائلا: «هل الحكومة قادرة على ادارة الأزمات والكوارث؟».

الجيران: أحكام القضاء واجبة الاحترام

أكد النائب د.عبد الرحمن الجيران أنه يجب على الجميع احترام أحكام القضاء بأي اتجاه كانت، مبينا أن هذا الموقف ثابت ومبدئي وشرعي ودستوري «والدليل العملي أيضا مشاركتنا بالانتخابات وفق مرسوم الضرورة بالصوت الواحد وكذلك مشاركتنا مستقبلا بالصوت الواحد، إذا ما تحصن المرسوم».

وقال الجيران بمناسبة حكم المحكمة الدستورية المزمع بتاريخ 16/ 6 المقبل إنه يأتي هذا انطلاقا من إيماننا الراسخ بأداء الامانة والنصيحة والسعي في الإصلاح حسب ما تيسر من وسائل، وهذا مما نتقرب به إلى الله تعالى الذي انعم علينا بالأمن والأمان والرخاء مما يستوجب علينا شكر هذه النعمة وصرفها فيما يرضي ربنا تبارك وتعالى، محذرا من أي محاولة من شأنها إثارة البلبلة بين الناس.